TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD(XII)/BP/1
6 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير عن الحدث السابق للأونكتاد الثاني عشر المتمثل في المؤتمر الذي عُقد تحت عنوان "المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية: إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية"

برازيليا، البرازيل، ٧-١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

في إطار التحضير للأونكتاد الثاني عشر، عُقد مؤتمر تحت عنوان "المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية: إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية"، وقد اشترك في تنظيمه كل من الأونكتاد، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبناءً على دعوة من وزارة الزراعة والمواشي والإمدادات الغذائية في البرازيل، عُقد المؤتمر في برازيليا، البرازيل، في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

وفي سياق إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية، هناك أربعة جوانب لأسواق السلع الأساسية تؤثر تأثيراً مباشراً على دخل ورفاه منتجي السلع الأساسية، وكذلك على فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وهذه الجوانب هي: (أ) قيود القدرة التوريدية التي تواجه عمل منتجي السلع الأساسية؛ و(ب) المشاركة الفعالة في سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة؛ و(ج) عدم تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير؛ و(د) توفر بيئة دولية تمكينية. وقد ركز المؤتمر على هذه القضايا ونظر في سبل تناول السياسات والمبادرات على الصعيدين الوطني والدولي من قِبل البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية وشركائها من البلدان المتقدمة، وقطاع مؤسسات الأعمال، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. وكان هناك اعتراف بأن السياسات الفعالة على المستوى الوطني في مجال السلع الأساسية تقيِّدها متطلبات الإدارة العالمية الفعالة واتساق السياسات العامة وتعزيز التضامن، وهي أمور يتوقف عليها نجاح السياسات الوطنية. وثمة حاجة إلى تناول مجالات السياسة العامة التالية. ففيما يتصل بقضايا العرض، ثمة حاجة لتحسين إنتاجية منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية وقدرتهم على المنافسة على المستوى الدولي. وهناك أيضاً حاجة لتحسين المشاركة الفعالة للبلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية، وبخاصة صغار المنتجين، في سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة، وتصميم استراتيجيات قابلة للتطبيق من أجل التنويع الأفقي والرأسي الذي يؤدي إلى الحد من تأثير التباينات في علاقات القوة وفي إمكانية الوصول إلى المعلومات. ويشكل الافتقار إلى التمويل لأغراض الاستثمار، ورأس المال العامل، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة، عقبات رئيسية أمام التنويع والقدرة التنافسية والنمو في الاقتصادات الزراعية. وثمة حاجة لتصميم سياسات تؤدي على نحو فعال إلى تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل برامج التنويع.

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة ٣

ثانياً - النتائج ٣

المرفقات

الأول - تقرير الفريق العامل المعني بالقضايا المتصلة بجانب العرض ١١

الثاني - تقرير الفريق العامل المعني بقضايا سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة في مجال السلع الأساسية ١٢

الثالث- تقرير الفريق العامل المعني بقضايا تمويل تنمية السلع الأساسية وتنويعها ١٧

الرابع - الحضور ٢٠

أولاً – مقدمة

١- عُقد مؤتمر بعنوان "المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية: إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية"، وقد اشترك في تنظيمه كل من الأونكتاد، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فبناءً على دعوة من وزارة الزراعة والمواشي والإمدادات الغذائية في البرازيل، عُقد المؤتمر في برازيليا، البرازيل، في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٢- وقد كان المؤتمر أول حدث يُنظم قبل انعقاد الأونكتاد الثاني عشر (٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛ أكرا، غانا). وتناول المؤتمر قضايا رئيسية تتصل بتنمية السلع الأساسية، بما في ذلك القيود المواجهة في جانب العرض، وقضايا سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة، وتمويل عملية التنويع، واستخدام ريوع الموارد.

٣- وقد أدلى ببيانات افتتاحية كل من محمد هارون شوكت، سفير باكستان لدى البرازيل الذي نقل رسالة موجهة من منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الـ ٧٧؛ ونستور أوسوريو، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للبن (باسم الهيئات الدولية للسلع الأساسية)؛ وكمال مالهوترا، الموظف المسؤول، الفريق المعني بتخفيف وطأة الفقر والمستشار الأقدم، قسم العولمة الشاملة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسفير فرديناند نيابيندا، الأمين العام المساعد، إدارة التنمية الاقتصادية المستدامة، أمانة مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وسوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد (بواسطة تسجيل بالفيديو)؛ والسفير علي مشومو، المدير العام للصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ وصامويل بنهيرو غيمارايس الوزير بالإنابة والأمين العام لوزارة العلاقات الخارجية في البرازيل. واختتم الحفل الافتتاحي السيد رينولد ستيفانس، وزير الزراعة والمواشي والإمدادات الغذائية في البرازيل. وسبقت انعقاد المؤتمر حلقة عمل نظمتها المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية.

ثانياً – النتائج

٤- تمثل سنة ٢٠٠٧ نقطة الوسط فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها هدف خفض الفقر على مستوى العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتشير الإسقاطات الحالية إلى أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، لن تتمكن من بلوغ هذا الهدف. فمن المستحيل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الغايات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بدون تحسين أوضاع وإمكانيات منتجي السلع الأساسية. فهناك مليارات ونصف مليار شخص يكسبون رزقهم عن طريق إنتاج وتجارة السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية، والمنتجات الحرجية، والمعادن. ومن الواضح أن المجتمع الدولي سيحتاج إلى مزيد من العمل الجماعي المركّز إلى حدّ أبعد بكثير على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٥- وبالنظر إلى أن التقديرات تشير إلى أن ما يصل إلى ٣٨ بلداً من البلدان النامية تعتمد على سلعة أساسية واحدة للحصول على ما يزيد عن ٥٠ في المائة من دخلها من الصادرات، بينما يوجد ٤٨ بلداً تعتمد على سلعتين أساسيتين فقط. وهذه البلدان تعتمد على السلع الأساسية كمصدر لتأمين سبل المعيشة، وفرص العمل، والعملات الأجنبية، والإيرادات العامة؛ ويشكل قطاع السلع الأساسية المحفِّز الأساسي للنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن مساحات الأراضي الواسعة وقاعدة الموارد البشرية والطبيعية التي يتطلبها إنتاج السلع الأساسية تؤثر تأثيراً

كـــبيراً على إدارة الموارد الطبيعية، وحفظ التنوع البيولوجي، والتنمية الاجتماعية. كما أن البلدان النامية تواجه تحـــدي التصـــنيع وتلبية الطلبات المتزايدة لسكانها في الوقت الذي أصبحت فيه القيود التي تواجه قاعدة الموارد الطبيعية والبيئة أشد وطأة من أي وقت مضى.

٦- وهناك "جغرافيا" جديدة للتجارة الدولية في مجال السلع الأساسية قد أخذت تتشكل. فقد أفضى الطلب المتزايد بسرعة على السلع الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة في آسيا، إلى حدوث زيادات في أسعار العديد من السلع الأساسية في السنوات الأخيرة وإلى زيادة ملفتة للنظر في تجارة السلع الأساسية بين بلدان الجنوب. فالتجارة فـــيما بين هذه البلدان تشكل الآن أكثر من نصف مجموع تجارة البلدان النامية في مجال السلع الأساسية، حيث تتزايد هذه التجارة في جميع المناطق. كما أن النمو المسجل في البلدان النامية يشكل أيضاً معظم النمو في الطلب العـــالمي على السلع الأساسية. وهذه التطورات، فضلاً عن الاتجاهات الجديدة مثل إنتاج أنواع الوقود الأحيائي والتـــنوع المتزايد للمنتجات المتخصصة والاستخدامات النهائية، قد طرحت تحديات جديدة كما أتاحت فرصاً جديدة للبلدان النامية، وبخاصة تلك البلدان التي تعتمد اعتماداً شديداً على السلع الأساسية.

٧- وقـــد ساعدت أوضاع الأسواق العالمية المواتية نسبياً في إخراج العديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية مـــن فـــترة مـــن الركود الاقتصادي طال أمدها. بيد أن الزيادات في الأسعار لا تشمل جميع السلع الأساسية، كما أن حركات أسعار الصرف تحدّ من حجم هذه الزيادات. وفي حين أنه من المرجح أن تظل الأسواق تشهد رواجاً على المدى المتوســـط، فإن الاتجاه الطويل الأمد لانخفاض الأسعار الحقيقية يُحتمل أن يترسخ في النهاية لأن الأسباب الكامنة خلف تقلُّـــب الأســـعار وانخفاضها على المدى الطويل لم تُعالج. ويتمثل التحدي الذي يواجه هذه البلدان في المحافظة على زخم النمو، بل والتعجيل به، على مدى السنوات القادمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً.

٨- وهذا هو الوقت المناسب لاتخاذ مبادرة عالمية بشأن السلع الأساسية تهدف إلى إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساســـية من منظور الحد من وطأة الفقر وتحقيق التنمية؛ وإبراز وفهم إشكالية السلع الأساسية عن طريق توعية المجتمع الدولي بها؛ وتحديد استراتيجية دولية للسلع الأساسية تقوم على الاتساق وحُسن الإدارة والتضامن على المستويات كافة.

٩- وقـــد استند مؤتمر برازيليا إلى الجهود التي بُذلت مؤخراً لمعالجة قضايا السلع الأساسية[١] وشكّل خطوة أولى في اتجاه اتخاذ إجراءات متضافرة لبلوغ هذه الأهداف[٢].

---

(١) وأبرزها تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بقضايا السلع الأساسية الذي أنشأه الأونكتاد (٢٠٠٣)، وتوافق آراء ساو باولو الذي تم التوصل إليه في الأونكتاد الحادي عشر (٢٠٠٤) والذي اشتمل على مبادرة هامة بشأن السلع الأساسية، وإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية (٢٠٠٥)، ومختلف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتناول تحديداً قضايا السلع الأساسية (وأحدثها القرار الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٦). ويجدر أيضاً ذكر خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن السلع الأساسية التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٤.

(٢) ضـــم المؤتمر ١٦٤ مشتركاً من ٥٧ بلداً نامياً وثمانية بلدان متقدمة و٢٠ ممثلاً لمنظمات غير حكومية ومعاهد بحوث ومنظمات للمزارعين وست شركات تتعامل بالسلع الأساسية وعشر منظمات دولية.

١٠- ومـــن الجدير بالذكر أن المؤتمر كان أيضاً أول حدث تحضيري للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للـــتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر). كما أن أهمية السلع الأساسية بالنسبة للتنمية، ودينامية اقتصاد السلع الأساسية العالمي الراهن، تبيِّنان بجلاء أهمية الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية التي اختيرت للأونكتاد الثاني عشر: *تـــناول الفـــرص والتحديات الناشئة عن العولمة من أجل التنمية؛ وتعزيز الاتساق على جميع المستويات من أجل التنمـــية الاقتصـــادية المستدامة والحد من الفقر في إطار عملية رسم السياسات العامة ...؛ والقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية والواقع الجديد في جغرافية الاقتصاد العالمي؛ وتعزيز البيئة التمكينية على جميع المستويات لتدعيم القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعرفة لأغراض التنمية.*

١١- وفي سياق إعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية، هناك أربعة جوانب لأسواق السلع الأساسية تؤثر تـــأثيراً مباشراً على دخل ورفاه منتجي السلع الأساسية وكذلك على فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وهذه الجوانب هي: (أ) قيود القدرة التوريدية التي تواجه عمل منتجي السلع الأساسية؛ و(ب) المشاركة الفعالة في سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة؛ و(ج) عدم تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير؛ و(د) توفُّر بيئة دولية تمكينية. وقد ركّز المؤتمر على هذه القضايا ونظر في سبل تناول السياسات والمبادرات على الصعيدين الوطني والدولي من قِبل البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية، وشركائها من البلدان المتقدمة، وقطاع مؤسسات الأعمال، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

ألف - الإجراءات والتدابير في مجال السياسة العامة

١٢- حُـــدِّدت مجموعـــتان مـــن الإجراءات هما: (أ) قضايا الإدارة والاتساق والتضامن على الصعيد العالمي؛ و(ب) القضـــايا المتصـــلة بجانب العرض وسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة، والتمويل لأغراض التنويع، واستخدام ريوع الموارد.

١- الإدارة والاتساق والتضامن على الصعيد العالمي

١٣- انطلاقـــاً من الاعتراف بأن السياسات الوطنية الفعالة في مجال السلع الأساسية تقيّدها متطلبات الإدارة العالمية الفعالة واتساق السياسات العامة وتعزيز التضامن باعتبارها أموراً يتوقف عليها نجاح السياسات الوطنية، ثمة حاجة لمعالجة المجالات السياساتية التالية:

(أ) هـــناك حاجة لتحسين كبير لكمية ونوعية المساعدة الإنمائية الموجّهة نحو قطاع السلع الأساسية ولفعالية هذه المساعدة وإمكانية التنبؤ بها.

(ب) من أجل عكس اتجاه الانخفاضات التي سُجلت مؤخراً في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم التنمية الزراعية في البلدان النامية، يلزم بذل جهود متضافرة لتوفير المعونة من أجل رفع مستوى الإنتاجية الزراعية وتطوير التكنولوجيا وتحسين إمكانية حصول المزارعين على الائتمانات.

(ج) يلـــزم تقديم مساعدة مالية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل إنشاء وتحسين البنية التحتية المادية كالطرق والموانئ ومرافق التخزين وشبكات الري، وإزالة الاختناقات في جانب العرض.

(د) ينبغي، في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة، إجراء تقييم لاحتياجات البلدان النامية المعتمدة عـــلى السلع الأساسية ودعم ما تبذله هذه البلدان من جهود من أجل التنويع، بما في ذلك عن طريق دعم تطبيق التكنولوجيا المناسبة، وإنشاء البنية التحتية اللازمة للوفاء على نحو فعال بمتطلبات الصحة العامة والصحة النباتية والحواجـــز التقنية التي تعترض سبيل التجارة، وذلك من أجل استيفاء المعايير وغير ذلك من متطلبات الأسواق، وتطبـــيق نظـــم الإنـــتاج والتجهيز المستدامَين؛ وتغطية تكاليف التكيّف الناشئة عن الإصلاح التجاري وتآكل الأفضليات؛ وتقديم المساعدة التقنية لتنمية القدرات فضلاً عن المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة.

(هـ) إن وضـــع أطر لتعزيز القدرة على تحمّل الديون تكون متسقة مع الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخـــص الـــبلدان المعتمدة على السلع الأساسية يتطلب مراعاة حالات النقص في حصائل الصادرات عند تصميم التدابير اللازمة لتخفيف أعباء الديون.

(و) ينـــبغي أن تكون السياسات المالية والنقدية الدولية، وبخاصة سياسات أسعار الصرف وأسعار الفـــائدة التي تنتهجها البلدان المتقدمة، أكثر مراعاة للظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

(ز) إن الاختتام الناجح لجولة الدوحة ضمن المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يعـــالج على نحو فعال شواغل البلدان النامية المنتِجة للسلع الأساسية، بما في ذلك الشواغل التي شدّدت عليها مبادرة المجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية. ففيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، تشتمل تلك الشواغل على خفض التعريفات والتصاعد التعريفي، والذرى التعريفية، فضلاً عن زيادة الشفافية في تطبيق الحواجز التقنية أمام التجارة والقواعد المتصلة بالصحة العامة والصحة النباتية في البلدان المتقدمة. وفيما يتصل بإصلاح التجارة الزراعية العالمية، تشتمل تلك الشواغل على التوصل في الوقت المناسب إلى إلغاء إعانات التصدير وإجراء تخفيض كبير في الدعم المحلي المشوِّه للتجارة بغية إلغائه. وأخيراً، فيما يتعلق بحيز حرية التحرك المتاح على صعيد السياسة العامة، يلزم أن يتاح للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية قدر كافٍ من المرونة في عقد الالتزامات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية وغير الزراعية. وينبغي تمكين هذه البلدان من حمايةً الأمن الغذائي وسبل المعيشة الريفية، وتعزيز التنمية الريفية، وتوفير قدر كافٍ من الدعم لبناء الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية في مجال التصدير.

(ح) يلـــزم اتخـــاذ مبادرات تهدف إلى التصدي للآثار السلبية الناشئة عن عدم استقرار أسعار السلع الأساسية وحصائل الصادرات من هذه السلع وذلك بوسائل منها النظر، عند الاقتضاء، في وضع مخططات لإدارة العـــرض في ســـياق الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية. ويمكن القيام بذلك من خلال إدارة مخاطر تقلب الأسعار وإنشاء شبكات أمان حيوية لصغار المنتجين، وعن طريق تطبيق مخططات للتمويل التعويضي. وينبغي أن تكون هذه المخططات حسنة التوقيت ويسهل الوصول إليها وألا تشتمل على أية شروط (ينبغي أن يكون كافياً ألا يُعتبر البلد نفسه مسؤولاً بداهةً عن الخسارة التي يتكبدها فيما يتصل بسلعة أساسية محددة)، وأن تشتمل على آليات اختبار تأخذ في الاعتبار مصالح المنتجين والمستهلكين.

(ط) ينبغي تفعيل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية وتزويدها بموارد كافية.

(ي) إن الاتحادات الاقتصادية الإقليمية تؤدي دوراً هاماً في دعم إنشاء الروابط الاقتصادية بين قطاعات السلع الأساسية في البلدان المتجاورة، وينبغي تشجيع ما تبذله هذه الاتحادات من جهود لتيسير تجارة السلع الأساسية وتطوير الجوانب الإقليمية لسياسات السلع الأساسية.

(ك) ينبغي تشجيع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تحويل جهود المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية إلى حملة شعبية، وبخاصة تلك المبادرات التي تهدف إلى تحسين استدامة تجارة السلع الأساسية وتحسين إدارة سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة فيما يخص السلع الأساسية.

(ل) ينبغي تدعيم الدور الذي تؤديه الهيئات الدولية للسلع الأساسية في توفير الخبرات والمساعدة لقطاعات سلع أساسية محددة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

(م) اعترافاً بالدور الهام الذي تؤديه مؤسسات الأعمال العالمية في جميع جوانب إنتاج وتجارة السلع الأساسية، ينبغي لهذه المؤسسات أن تعمل على زيادة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وتهيئة ظروف عمل جيدة، وتوفير فرص عمل مجزية، والحد من وطأة الفقر.

(ن) بالإضافة إلى القضايا والإجراءات السياساتية الآنفة الذكر، ركز المؤتمر على مجالات سياساتية محددة تندرج في إطار إشكالية قضية السلع الأساسية. وقد اعتُرف، بصفة خاصة، بأن سياسات حكومات البلدان النامية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة في مجالات إنتاج وتجهيز وتجارة السلع الأساسية، وأنه ينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية تُدمج ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، تُعتبر الشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن المشاركة النشطة للمجتمع المدني، من الأمور البالغة الأهمية لمعالجة مشاكل التنمية ذات الصلة بالسلع الأساسية.

٢- القضايا المتصلة بجانب العرض

١٤- ثمة حاجة لتحسين إنتاجية البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. وهذا يتطلب ما يلي:

(أ) أن تقوم حكومات البلدان النامية، معتمدة على زيادة الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي، وعلى أساس الشراكة مع القطاع الخاص حيثما يكون ذلك مناسباً، باتخاذ خطوات لتحسين البنية التحتية - ولا سيما تكنولوجيا الاتصالات، والطاقة، وشبكات الري، والطرق ووسائط النقل، ومرافق التخزين - من أجل تحسين المردود، وخفض تكاليف المعاملات، والتخفيف من الآثار البيئية والصحية، والحد من الخسائر التي تلحق بالمنتجات أثناء المرور العابر. كما أن هذا يتطلب أن تعمل حكومات البلدان النامية وتتخذ تدابير استباقية، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق تهيئة وتعزيز البيئة التمكينية، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى الأراضي، من أجل توسيع وتحسين خدمات الدعم مثل توفير البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات، وإسداء المشورة والخدمات الإرشادية، والخدمات اللوجستية (الإمداديات)، وإجراءات مراقبة الجودة والتحقق، وهي خدمات كانت الحكومات توفرها

عادة ولكن الإصلاحات التنظيمية التي جرت في السنوات الأخيرة قد أضعفتها. وينبغي التماس سبل ووسائل لدعم رابطات صغار المنتجين. كما ينبغي استكشاف نُهج إنتاج وتسويق إقليمية من أجل تحقيق وفورات الحجم الضرورية. وينبغي لحكومات البلدان النامية، ومؤسسات البحوث، وقطاع مؤسسات الأعمال، تعزيز الطاقات وقدرات البحث والتطوير، واستخدام وتكييف التكنولوجيات الجديدة لتلبية المتطلبات المحلية، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية؛

(ب) أن تعمل حكومات البلدان النامية، بدعم من المجتمع الدولي، على تحسين قدرة منتجي ومجهزي السلع الأساسية على الوفاء بمعايير الإنتاج والتجهيز سواء أكانت إلزامية أم طوعية، وضمان وصول المعلومات المتعلقة بالمعايير إلى المنتجين، وبخاصة صغار المنتجين، بما في ذلك عن طريق نظم الإنذار المبكر، وكذلك ضمان مشاركتهم النشطة في هيئات وضع المعايير. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهيئات وضع المعايير، سواء أكانت رسمية أم خاصة، أن تعمل على ضمان مراعاة مصالح منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية لدى وضع المعايير.

باء – القضايا المتصلة بسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة

١٥- ثمة حاجة لتحسين المشاركة الفعالة لمنتجي السلع الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين، في سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة وتصميم استراتيجيات عملية للتنويع الأفقي والرأسي الذي يؤدي إلى الحد من تأثير التباينات في علاقات القوة وفي إمكانية الوصول إلى المعلومات. وهذا يتطلب ما يلي:

(أ) أن تعمل حكومات البلدان النامية، بدعم من المجتمع الدولي، على تدعيم رابطات المنتجين، والحوافز والقوانين المتصلة بالسلوك المانع للمنافسة، وتحسين قدرات المنتجين لكي يتمكن المنتجون في البلدان النامية من المشاركة في سلسلة العرض العالمية مشاركة منصفة؛

(ب) أن تعمل حكومات البلدان النامية والقطاع الخاص على تحديد مجالات تجهيز المنتجات الأولية ذات القيمة المضافة والقادرة على المنافسة على المستوى الدولي، وأن تعمل البلدان المستوردة على إزالة الحواجز التي تعترض سبيل التجارة في المنتجات المجهَّزة؛

(ج) أن تعمل حكومات البلدان النامية والاتحادات الاقتصادية الإقليمية، بالتعاون مع القطاع الخاص، على دعم إنشاء أسواق محلية وإقليمية للسلع الأساسية تعمل على نحو فعال، بما في ذلك عن طريق إزالة اختناقات البنية التحتية فضلاً عن الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعترض التجارة الإقليمية والتجارة بين الجنوب والجنوب. ويمكن القيام بذلك بوسائل من بينها تعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وعن طريق اختتام الجولة الثالثة (ساو باولو) من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية. وينبغي أن تكون زيادة التجارة بين الجنوب والجنوب مقترنة بمشاركة البلدان النامية الأقل تقدماً في سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة؛

(د) أن يعمل المجتمع الدولي وحكومات البلدان النامية على دعم الجهود التي يبذلها المنتجون في البلدان النامية لاستغلال الفرص التي توفرها القطاعات الجديدة والدينامية، بما في ذلك المنتجات المميزة والمتخصصة، مثل تسميات المنشأ الجغرافي، والتجارة المنصفة، وبطاقات التعريف بالمنتجات العضوية؛

(هـ) أن يعمل المجتمع الدولي وحكومات البلدان النامية والقطاع الخاص على تحسين إمكانية وصول منتجي السلع الأساسية إلى المعلومات المتصلة بالأسواق.

جيم – التمويل لأغراض التنويع وتعزيز القدرة التنافسية واستخدام ريوع الموارد

١٦- يشكل الافتقار إلى التمويل اللازم للاستثمار، ورأس المال العامل، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة، عقبات رئيسية تعترض سبيل التنويع والقدرة التنافسية والنمو في الاقتصادات الزراعية. وثمة حاجة لتصميم سياسات تؤدي على نحو فعال إلى تعبئة رأس المال اللازم لتمويل برامج التنويع. ومعالجة هذه المسألة تتطلب ما يلي:

(أ) أن يدعم المجتمع الدولي إنشاء صندوق لتحسين تنويع وإنتاج المنتجات التصديرية وزيادة الموارد المالية المتاحة للحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

(ب) أن تهيئ حكومات البلدان النامية بيئات تنظيمية تمكِّن الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الوطني من استخدام الأدوات الحديثة للتمويل وإدارة المخاطر؛

(ج) أن تعمل حكومات البلدان النامية، بدعم من المجتمع الدولي، على تعزيز قدرة المؤسسات المالية للبلدان النامية على توفير الائتمانات لصغار المنتجين وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك عن طريق التمويل البالغ الصغر والأشكال الجديدة للضمانات التبعية؛

(د) أن يقوم المجتمع الدولي وحكومات البلدان النامية وقطاع مؤسسات الأعمال بدعم إنشاء بورصات للسلع الأساسية في البلدان النامية تعمل على نحو فعال من أجل خفض تكاليف المعاملات، وتحسين آليات اكتشاف الأسعار، ودعم تنمية الأسواق المحلية والإقليمية؛

(هـ) أن يشجع المجتمع الدولي تطوير المؤسسات والآليات المالية للتجارة بين الجنوب والجنوب؛

(و) أن يصمم المجتمع الدولي وينشئ آلية مناسبة لمعالجة مسألة خسارة العوائد التي يواجهها منتجو القطن الأفارقة نتيجة للانخفاضات في أسعار القطن.

١٧- وقد لفتت الزيادات الكبيرة التي سُجلت مؤخراً في أسعار السلع الأساسية المعدنية الانتباه إلى مسألة توزيع ريوع الموارد الطبيعية والآثار الإنمائية الطويلة الأجل لأنشطة التعدين، مما يبرز الحاجة إلى ما يلي:

(أ) أن تعمل حكومات البلدان النامية الغنية بالموارد على التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للتدفقات الكبيرة من الموارد على معدلات التضخم المحلي والأسعار النسبية؛

(ب) أن تعمل حكومات البلدان النامية على ضمان التوازن بين هدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهدف تحقيق أقصى زيادة في الإيرادات الحكومية عن طريق تطبيق سياسات ضريبية وتنظيمية مناسبة؛

(ج) أن تعمل حكومات البلدان النامية، بالتعاون مع قطاع مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني، على تعزيز الروابط بين قطاع المعادن والاقتصاد المحلي/الإقليمي بغية تعزيز عملية التنويع؛

(د) أن تعمل حكومات البلدان النامية على استخدام ريوع الموارد لضمان الاستدامة الطويلة الأجل من خلال الاستعاضة عن الموارد الطبيعية المستنفدة بالاستثمار في رأس المال المادي والبشري.

دال – الخطوات التالية

١٨- إن المؤتمر المعني بالمبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية الذي عُقد في برازيليا لم يكن حدثاً وحيداً لا تتمة لـــــه. بل لقد اعتُرف بأنه يشكل نقطة الانطلاق لمبادرة متواصلة تهدف إلى تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن معالجة القضايا البالغة الأهمية بالنسبة لتنمية السلع الأساسية في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، سوف يتم أيضاً تشـــجيع المبادرات المتصلة بالسلع الأساسية والمتخذة من قِبل جهات فاعلة غير حكومية، بما فيها تلك المبادرات المنفَّذة بالتعاون مع القطاع الخاص والهيئات الدولية للسلع الأساسية والمنظمات الحكومية الدولية. وسوف يجري تفصيل وبلورة هذه المبادرة في الأونكتاد الثاني عشر الذي سيُعقد في أكرا بغانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وكذلك في إطـــار الاســـتعراض الذي سيجري أيضاً في عام ٢٠٠٨ لنتائج مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، كما أنها سوف تُدرج على جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتتعهد الوكالات المنظِّمة بأن عملية زيادة تفصيل وتركيز المبادرة ستتم بطريقة شاملة تضم جميع الجهات صاحبة المصلحة.

المرفق الأول

تقرير الفريق العامل المعني بالقضايا المتصلة بجانب العرض

١- ثمة حاجة لتحسين إنتاجية منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية وتعزيز قدرتهم التنافسية على المستوى الدولي، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة وأقل البلدان نمواً. وهذا يتطلب ما يلي:

(أ) أن تقوم حكومات البلدان النامية، معتمدة على زيادة الدعم المالي المقدم من المجتمع الدولي وعلى أساس الشراكة مع القطاع الخاص حيثما يكون ذلك مناسباً، وضمن إطار تنظيمي موات، باتخاذ خطوات لتحسين البنية التحتية - ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والطاقة، وشبكات الريّ، والطرق ووسائل النقل ومرافق التخزين - من أجل تحسين المردود، وخفض تكاليف المعاملات، والتخفيف من الآثار البيئية والصحية، والحد من الخسائر التي تتعرض لها المنتجات أثناء المرور العابر؛

(ب) أن تتخذ حكومات البلدان النامية تدابير استباقية - سواء بصورة مباشرة أو عن طريق تهيئة وتعزيز البيئة التمكينية، بما في ذلك من خلال ضمان حقوق الملكية وتأمين إمكانية الوصول إلى الأراضي - لتقديم وتوسيع خدمات الدعم مثل توفير البذور والأسمدة وغير ذلك من المدخلات، وإسداء المشورة والخدمات الإرشادية والخدمات اللوجستية (الإمداديات) ومراقبة الجودة، وهي خدمات كانت الحكومات تقدمها عادة وأدت الإصلاحات التنظيمية التي جرت في السنوات الأخيرة إلى إضعافها. كما ينبغي استكشاف إمكانية الأخذ بنهج إقليمي إزاء الإنتاج والتسويق من أجل تحقيق وفورات الحجم الضرورية؛

(ج) أن تعمل حكومات البلدان النامية ومؤسسات البحوث وقطاع مؤسسات الأعمال على بناء الطاقات وقدرات البحث والتطوير، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا الحيوية، واستخدام وتكييف التكنولوجيات الجديدة من أجل تلبية المتطلبات المحلية وبناء القدرة التنافسية وزيادة الإنتاجية. وينبغي التماس السبل والوسائل الكفيلة بدعم رابطات صغار المنتجين؛

(د) أن تعمل حكومات البلدان النامية، بدعم من المجتمع الدولي، على تحسين قدرة منتجي ومجهّزي السلع الأساسية، ليس فقط من أجل الوفاء بمعايير الإنتاج والتجهيز، سواء أكانت إلزامية أم طوعية، وإنما أيضاً لضمان مشاركتها النشطة في وضع المعايير. ومن جهة أخرى، ينبغي لهيئات وضع المعايير، سواء أكانت رسمية أم خاصة، أن تعمل على ضمان مراعاة مصالح المستهلكين ومنتجي السلع الأساسية في البلدان النامية لدى وضع المعايير.

المرفق الثاني

تقرير الفريق العامل المعني بقضايا سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة في مجال السلع الأساسية

ألف – دخول الأسواق

١- قدَّم المسؤول التنفيذي الأول في مجلس الكاكاو في غانا عرضاً ركَّز فيه على تجربة غانا في قطاع الكاكاو التنافسي. وخلال المناقشة التي جرت في الفريق الفرعي، تم التشديد على أن التجربة المتصلة بسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة في مجال السلع الأساسية الزراعية تدل على أن أعلى العوائد تتحقق على مستوى أقوى الحلقات العليا في سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة، في حين أن أقل العوائد تتحقق عادة على مستوى الحلقات الأضعف لهذه السلاسل، أي على مستوى منتجي السلع الأولية العاملين ضمن السلسلة. وفي معظم البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، عادة ما يكون منتجو السلع الأساسية من صغار المنتجين الذين لا تتوفر لهم سوى إمكانيات محدودة للوصول إلى تلك الأجزاء من سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة التي تتحقق فيها أكثر المكاسب. ولذلك فإن الفريق العامل يود أن يذكر، كتوصية عامة، بأن القضايا المتصلة بسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة تحتاج إلى أن تُعالَج من وجهة نظر البلدان الفقيرة المنتجة للسلع الأساسية.

٢- ثم إن دخول منتجي السلع التصديرية على نطاقات صغيرة ومتوسطة وكبيرة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية كثيراً ما يكون صعباً في أسواق الصادرات الرئيسية نظراً لوجود معايير معقَّدة (تتصل بمتطلبات الجودة والصحة والاعتبارات الاجتماعية والبيئية ومتطلبات التعقب فضلاً عن معايير العمل) التي يضعها القطاع العام (السلطات الحكومية، والولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وغيرها) والقطاع الخاص (المتاجر الكبرى، ومنظمات التجارة العضوية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها) فيما يتصل بإنتاج البلدان النامية المصدِّرة. وكثيراً ما تفسر البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، هذه المعايير الصارمة والمعقدة باعتبارها تشكل حواجز غير تعريفية. وفي حين أن هذا التقييم يصح في بعض الأحيان عند تطبيقه على المعايير التي تتبناها الدولة، فإن من الصحيح أيضاً أن هناك معايير عديدة يفرضها المشترون المنتمون إلى القطاع الخاص ويمتثل لها المنتجون والموردون على أساس طوعي. وقد لوحظ أنه من الممكن، بموجب لوائح منظمة التجارة العالمية، الاعتراض على المعايير الطوعية ولكن البلدان النامية لم تختبر بعد هذا الإجراء ربما لأن هذا النوع من التقاضي في إطار منظمة التجارة العالمية يُعتبر باهظ الكلفة بالنسبة للمدّعين. وبعد مناقشة طويلة، اتُفق على أن وضع المعايير من قِبل الهيئات الخاصة أو العامة هو أمر لا يمكن تجنبه وأنه من مصلحة جميع منتجي صادرات السلع الأساسية الامتثال للمعايير.

٣- كما أُشير إلى أن المنتجين الأفقر، يحتاجون بصورة ملحة للحصول على دعم من الحكومة و/أو الجهات المانحة، لأغراض بناء القدرات اللازمة لتعريف منتجي السلع الأساسية، وبخاصة صغار المنتجين، بنظم وضع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء نظم لنشر المعلومات (أو نظم إنذار مبكر) بشأن المعايير التي تكون موضع نظر في بعض أسواق الصادرات مثل صادرات منتجات الأسماك (المنظمة الحكومية الدولية للمعلومات والخدمات الاستشارية التقنية الخاصة بتسويق الأسماك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ "INFOFISH"، والكاكاو والبن وغير ذلك من السلع الرئيسية ينبغي أن يحظى بدعم من المانحين.

٤- ويُضاف إلى ذلك أن العديد من البلدان النامية تعوزها التكنولوجيا اللازمة لاختبار جودة المنتَج وسلامته من أجل التحقق مما إذا كان المنتَج التصديري يستوفي المعايير المنطبقة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن السوق الأوروبية وغيرها من الأسواق (بما في ذلك سوق الولايات المتحدة وغيرها) تقتضي من البلدان المصدِّرة أن توفر خدمات مراقبة مختبرية محلية كفؤة كشرط مسبق للتصدير إلى هذه الأسواق. ولذلك فإن البلدان النامية التي تصدِّر إلى الاتحاد الأوروبي وغيره من الأسواق تحتاج على نحو ملح إلى تحسين نظمها الخاصة بالتحقق المختبري من جودة صادراتها من الأسماك واللحوم والبقول لكي تمتثل للوائح المتصلة بالإجراءات المختبرية المحلية قبل أن تصدِّر منتجاتها.

٥- وأخيراً، لاحظ الفريق العامل أن مشكلة الارتقاء ضمن سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة لا ترتبط بالامتثال للمعايير فحسب بل إنها ترتبط أيضاً بتنظيم الهياكل الأساسية في سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة (أي مراكز التجهيز، والطرق، والسكك الحديدية، ومراكز البيع بالمزاد، ومرافق التبريد الخاصة بالمنتجات السمكية، والموانئ والمطارات، وما إلى ذلك).

باء - تحسين عمل الأسواق المحلية والإقليمية

٦- لقد أصبحت سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية تشكل جزءاً لا يتجزأ من التجارة المحلية والإقليمية والدولية. وقد باتت هذه السلاسل معقَّدة على نحو متزايد ولكنها يمكن أن تُسهم أيضاً في تهيئة "ساحة للمنافسة المتكافئة" في ميدان التجارة العالمية. وقد أسدى كبير مستشاري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في العرض الذي قدمه، مشورة بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه ممكن. وأشار في هذا الصدد إلى أهمية التجارة بين الجنوب والجنوب وكذلك التعاون بين الجنوب والجنوب كمجالين رئيسيين للارتقاء ضمن سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة.

٧- وخلال المناقشات التي جرت في إطار الفريق الفرعي، اتُفق على أن التجارة بين الجنوب والجنوب يمكن أن تشكل مجالاً هاماً كمكمِّل للتجارة بين الجنوب والشمال. وتم التشديد على أهمية إقامة نظام تجاري دولي موات من خلال اتخاذ تدابير مثل إلغاء التصاعد التعريفي وإتاحة المرونة للبلدان النامية لاختيار السياسات التي تمكّنها من الارتقاء ضمن سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة.

٨- ولوحظ أن إلغاء مجالس التسويق على المستوى الوطني قد أحدث فراغاً، وأنه يمكن النظر في التدخُّل الحكومي في بعض الحالات من أجل سدّ هذه الفجوة. إلا أنه يمكن القول بصورة عامة إن تطوير سوق محلية على المستوى الوطني يمكن أن يكون عملية يوجهها القطاع الخاص/غير الرسمي أو جزءاً من شراكة بين القطاعين العام والخاص. وفيما يتعلق بهذه الشراكات، تم التشديد على ضرورة إقامة الروابط بين مؤسسات البحوث العامة الابتكارية ومشاريع الأعمال التابعة للقطاع الخاص في البلدان النامية.

٩- وقد اتُفق على أنه إذا كان النهوض بالأسواق الإقليمية والمحلية ينطوي على بعض الدلالات السياسية/الإيديولوجية، فإنه يقوم أيضاً على أساس مبررات اقتصادية وجيهة. وأُوصي بتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب لكي تسهم في التنمية العامة (من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب) وفي نظم سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة في البلدان النامية.

١٠- ولوحظ أنه من الممكن، في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية، وضع نظام للأفضليات الإقليمية. وهذا يمثل بالتأكيد مجالاً يلزم استكشافه وتشجيعه من قِبل القطاع الخاص، ولا سيما في سياق جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي التي يجري بذلها حالياً من قِبل الاتحادات الاقتصادية الإقليمية (بما في ذلك الشبكة الأفريقية لإعادة التأهيل المجتمعي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وغيرها). وفي هذا الصدد، ينبغي ألاّ يقتصر دور الاتحادات الاقتصادية الإقليمية على اتفاقات التجارة الإقليمية بل ينبغي أن يشمل، وهذا هو الأهم، تطوير بنية تحتية إقليمية مشتركة، الأمر الذي يُعتبر حالياً أحد القيود الرئيسية لسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة فيما يخص السلع الأساسية في البلدان النامية.

١١- والتعاون بين الجنوب والجنوب ينطوي على تقديم المساعدة من البلدان النامية المتقدمة إلى البلدان النامية الأقل تقدماً، وهو يشمل بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا، وتبادل المعلومات التجارية ذات الصلة بالأسواق بين البلدان الشريكة في التجارة بين الجنوب والجنوب. وينبغي أن يركِّز التعاون بين الجنوب والجنوب على نقل التكنولوجيا بصفة خاصة. كما يمكن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق ما يلي:

(أ) تبادل المعارف والبحوث العلمية؛

(ب) تمويل مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية في بلدان الجنوب؛

(ج) تقاسم أفضل الممارسات في مجال البحوث الزراعية وبناء المؤسسات، مثل تجربة المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية (EMBRAPA) في البرازيل.

جيم – الارتقاء ضمن سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة وتعزيز العوائد التي يحصل عليها المنتجون

١٢- قدم متحدث من جامعة ومركز بحوث واغينينغن عرضاً حول سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة والتنمية التي تخدم مصالح الفقراء. وليس من الممكن إجراء تلخيص مقتضب ودقيق لمشكلة تحسين العوائد التي تتحقق على مستوى الجزء الأضعف من سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة، أي على مستوى المنتجين الفقراء. إلا أن هناك بعض المبادئ العامة، مثل الحاجة إلى المرونة، والابتكار، والشفافية حتى فيما يتعلق بهوامش الربح، وثقة جميع المشتركين في السلسلة، وما إلى ذلك.

١٣- وتشكل سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة تحدياً رئيسياً أمام عدة جهات من بين الجهات صاحبة المصلحة. وتؤدي قوى السوق دوراً مهيمناً في توازن القوى ضمن سلسلة الأنشطة المولّدة للقيمة. وهذا يطرح مشكلة الإدارة ضمن السلسلة. فكلما تطورت السلسلة أكثر فأكثر في اتجاه أسواق المنتجات المتخصصة، أصبحت الإدارة أكثر تعقيداً سواء بالنسبة للمنتجين أو بالنسبة لغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة (المجهِّزون، وشركات النقل، وتجار التجزئة، وغيرهم). وقد لوحظ أنه بالنسبة للأسواق المتطورة للمنتجات المتخصصة، لم يعد السعر يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل اتخاذ القرارات، بل إنه يأتي بعد عوامل المظهر والتصميم والتغليف، وما إلى ذلك.

١٤- وبالنظر إلى هذه الاعتبارات جميعها، اتفق المشتركون في جلسات الفريق الفرعي على أنه من أجل إتاحة إمكانيات وصول منتجات صغار المنتجين إلى أسواق المنتجات المتخصصة، ينبغي إنشاء نظام لتقديم الدعم لتشكيل رابطات أو تعاونيات للمنتجين، وإبرام العقود الزراعية لمساعدة صغار المزارعين على النهوض بزراعتهم، ونظام للتغطية التأمينية، وما إلى ذلك.

١٥- وبالإضافة إلى ذلك، أوصى الفريق العامل بإجراء عملية إعادة تقييم لدور الحكومات في تشجيع الابتكار وفي الحد من المخاطر التي يواجهها صغار المنتجين. ولتوضيح ذلك، سيق المثال البرازيلي المتعلق بتحديد أسعار وقود الديزل الأحيائي.

١٦- وبعبارات أكثر تحديداً، ينبغي للحكومات المعنية أن تقيم شراكات مع القطاع الخاص من أجل تشجيع:

(أ) وصول صغار المنتجين إلى سلاسل العرض عن طريق خفض تكاليف ومخاطر الدخول باستخدام طرائق التمويل البالغ الصغر؛

(ب) إنشاء أُطر قانونية ومؤسسية لإتاحة وضع هياكل عملية لإدارة سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة؛

(ج) التوجيه الفعال لبيئة التعلم محلياً وإقليمياً على السواء (عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب وغير ذلك من الآليات) في اتجاه البحث والتطوير المتصلين بسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة.

دال - ملخص واستنتاجات وتوصيات

١٧- ينبغي معالجة القضايا المتصلة بسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة من وجهة نظر البلدان الفقيرة المنتجة للسلع الأساسية.

١٨- إن وضع المعايير سواء من قبل الهيئات الخاصة أو العامة هو أمر لا بد منه، ومن مصلحة جميع منتجي السلع الأساسية التصديرية الامتثال لهذه المعايير.

١٩- وثمة حاجة ملحة للحصول على دعم من الحكومة و/أو الجهات المانحة لأغراض بناء القدرات من أجل تعريف منتجي السلع الأساسية، وبخاصة صغار المنتجين، بالنظم الدولية لوضع المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجهات المانحة أن تدعم إنشاء نظم نشر المعلومات (أو نظم للإنذار المبكر) بشأن التغييرات التي تطرأ على المعايير والتي يجري النظر فيها ضمن بعض أسواق الصادرات من منتجات الأسماك (المنظمة الحكومية الدولية للمعلومات والخدمات الاستشارية التقنية الخاصة بتسويق الأسماك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ "INFOFISH"، والكاكاو والبن وغير ذلك من السلع الرئيسية.

٢٠- وثمة حاجة ملحة لقيام البلدان النامية التي تُصدّر إلى الاتحاد الأوروبي وغيره من الأسواق بتحسين نظمها الخاصة بالتحقق المختبري من جودة منتجات الأسماك واللحوم والبقول من أجل الامتثال للوائح المتصلة بالإجراءات المختبرية قبل التصدير.

٢١- وتعتبر التجارة بين الجنوب والجنوب مجالاً هاماً يُكمّل التجارة بين الجنوب والشمال.

٢٢- وعلى المستوى الوطني، يمكن أن تكون تنمية السوق المحلية عملية يوجهها القطاع الخاص/غير الرسمي أو عملية تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢٣- وينبغي تعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب لكي تسهم في التنمية العامة (عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب) وفي نظم سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة في البلدان النامية.

٢٤- ويتسم دور الاتحادات الاقتصادية الإقليمية بأهمية بالغة بالنسبة لتنمية الأسواق الإقليمية. إلا أن تدخل هذه الاتحادات ينبغي ألا يقتصر على اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية، بل ينبغي أن يشمل أيضاً، وهذا هو الأهم، تطوير البنى التحتية الإقليمية التي يشكل عدم توفرها أحد القيود الرئيسية لسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة فيما يخص السلع الأساسية في البلدان النامية.

٢٥- وينبغي النظر في تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق:

(أ) تبادل المعارف والبحوث العلمية؛

(ب) تمويل مؤسسات البحوث والمؤسسات الأكاديمية في بلدان الجنوب؛

(ج) تقاسم أفضل الممارسات في مجال البحوث الزراعية وبناء المؤسسات، مثل تجربة المؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية (EMBRAPA) في البرازيل.

٢٦- ومن أجل إتاحة إمكانية وصول صغار المنتجين إلى أسواق المنتجات المتخصصة، ينبغي إنشاء نظام لدعم رابطات أو تعاونيات المنتجين، وإبرام العقود الزراعية لمساعدة صغار المزارعين على النهوض بزراعتهم، ونظام للتغطية التأمينية، وما إلى ذلك.

٢٧- وينبغي لحكومات البلدان المعتمدة على السلع الأساسية أن تقيم شراكات مع القطاع الخاص من أجل تشجيع:

(أ) وصول صغار المنتجين إلى سلاسل التوريد عن طريق خفض تكاليف ومخاطر الدخول باستخدام طرائق التمويل البالغ الصغر؛

(ب) إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لإتاحة إنشاء هياكل قابلة للاستمرار لإدارة سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة؛

(ج) التوجيه الفعال لبيئة التعلم محلياً وإقليمياً (عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب) في اتجاه أنشطة البحث والتطوير المتصلة بسلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة.

المرفق الثالث

تقرير الفريق العامل المعني بقضايا تمويل تنمية السلع الأساسية وتنويعها

١- يلزم أن يكون هناك تركيز ونهج جديدان فيما يتصل بالتمويل العملي للسلع الأساسية والتنمية الريفية. ومن المسلّم به عموماً أن إتاحة الوصول إلى التمويل هو أمر حاسم بالنسبة للمزارعين، وبخاصة صغار المزارعين وغيرهم من منتجي السلع الأساسية، وذلك من خلال استخدام آليات تقليدية وابتكارية على السواء. فصغار المقترضين يتعرضون للتهميش، ولكن هناك أيضاً ضغطاً متزايداً على الموارد لتمويل قطاعات اقتصادية أخرى للبلدان النامية، مثل قطاعات النفط والغاز والاتصالات.

٢- وإن مسألة تمويل تنمية السلع الأساسية وتنويعها ينبغي أن تعالج لا بمعزل عن غيرها من القضايا بل بصورة كلية شاملة. وفي هذا السياق، ذُكرت الأشكال العامة والخاصة التالية من العناصر المرتبطة بالتمويل والمعتمدة عليه:

(أ) إن الأهداف الإنمائية للألفية التي تتمثل في الحد من وطأة الفقر والقضاء على الجوع لا يمكن أن تتحقق دون معالجة المشاكل التي تواجه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة مشاكل تمويل تنمية السلع الأساسية وتنويعها.

(ب) ينبغي معاملة صغار المنتجين على أساس وطني وكذلك على أساس فردي.

(ج) كما ينبغي تصميم البرامج وإسداء المشورة السياساتية على أساس قطري. وينبغي تطبيق نُهج خاصة إزاء أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة.

(د) ينبغي زيادة تعزيز آلية توفير الائتمانات البالغة الصغر بوصفها الآلية الرئيسية لمعالجة المشاكل التي يواجهها صغار المنتجين.

(هـ) ينبغي تحسين إجراءات الحصول على الائتمانات. وتتسم شفافية هذه الإجراءات بأهمية أساسية.

(و) إن إدماج المنتجين إدماجاً كافياً في سلاسل الأنشطة المولّدة للقيمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالائتمان. فصغار المنتجين، وهم أول وأهم الجهات الفاعلة في سلسلة الإنتاج، قد تعرضوا في الغالب للتهميش، في حين أن الجهات الوسيطة والشركات الخاصة الكبرى قد سيطرت على المنتجين، وهي تحتفظ بجزء من الإيرادات يتزايد باستمرار. وينبغي أن يحتفظ صغار المنتجين بقدر أكبر من القوة في سلسلة الإنتاج.

(ز) يُعتبر تدعيم المؤسسات شرطاً أولياً مسبقاً لإتاحة الوصول إلى التمويل وتحسين الإنتاجية ضمن كل قطاع من قطاعات السلع الرئيسية. ثم إن الاستثمار في تعليم الموظفين الوطنيين الذين يستطيعون أن يعملوا على نحو واف في ظل بيئة دولية سريعة التغير ومثيرة للتحدي هو أمر يتسم بأهمية أساسية. وينبغي تنمية المعرفة بعالم الاتصالات ووصلاتها على مستوى القاعدة الشعبية. وقد تم التشديد بصفة خاصة على دور جيل الشباب - وهو الجيل الذي يتوقف عليه مستقبل التنمية الوطنية - ودور المرأة.

(ح) التأكيد على الحاجة إلى الأخذ بنُهج إقليمية ودون إقليمية إزاء أدوات إدارة المخاطر، كما تم التأكيد على أهمية تعزيز دور وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

(ط) ينبغي معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان التي تواجه مخاطر مناخية شديدة.

(ي) إن تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية يؤثر تأثيراً مباشراً على إيرادات منتجي السلع الأساسية وبالتالي فإنه يؤثر في قدراتهم الائتمانية.

(ك) من منظور أعم، يؤثر حجم الدين الوطني المستحق للمؤسسات المالية الدولية في مدى توافر الاستثمار في صناعات السلع الأساسية وتمويلها.

(ل) من الأهمية بمكان إقامة توازن بين القطاعين الخاص والعام في عمليات السلع الأساسية والأطر التنظيمية. ففي بعض أقل البلدان نمواً، يُعتبر القطاع الخاص ضعيفاً أو غير موجود وبالتالي ينبغي للقطاع العام أن يؤدي دوراً استباقياً إلى حدٍ أبعد.

(م) إن الحاجة إلى الامتثال لمعايير عديدة ومعقدة، خاصة وعامة على السواء، تمثل موطن ضعف آخر من مواطن ضعف صغار المنتجين.

(ن) ثمة صلة بين مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة ومواقف وتطلعات المنتجين والمصدرين في البلدان النامية. فالجزاءات والحواجز المختلفة أمام التجارة تضر في نهاية المطاف بصغار المنتجين وليس بالحكومات.

(س) إن خفض تكاليف المعاملات يمكن أن يكون خياراً من الخيارات كمصدر إضافي للتمويل.

٣- وقد تمحور قدر كبير من المناقشة حول مسألة مجالس التسويق التي حُلَّت مؤخراً في معظم البلدان النامية. ولوحظ، مع ذلك، أن مجالس التسويق العاملة ليست ناجحة دائماً. ولا توجد حالياً آلية تنظيمية لكي تحل محلها في معظم البلدان النامية.

٤- وفيما يتعلق بمسألة التنويع، تم الاتفاق عموماً على أن التنويع، رغم أهمية استنباط سياسات وطنية ملائمة له، لا يشكل بحد ذاته "دواءً شافياً لجميع العلل" وقد لا يكون مساراً صالحاً بالنسبة لبعض البلدان التي لا يتوفر لها ببساطة الكثير من خيارات التنويع. وحتى لو توفرت لها فرص واعتمدت خيارات لتنويع منتجاتها بعيداً عن السلع الأساسية (لتشمل مثلاً قطاع الخدمات)، فإن المنافسين لا يساعدونها في بعض الأحيان بل إنهم يجابهونها.

٥- وفيما يتصل باستخدام ريوع الموارد كمحرك لتنمية الاقتصادات المعتمدة على الموارد المعدنية، جرت مناقشة لإمكانية أن تحذو البلدان الأفريقية حذو التجربة الشيلية الناجحة. ولوحظ أنه رغم المساهمة الكبيرة لهذه الموارد في تنويع الاقتصاد، فإن من المهم تهيئة الأوضاع اللازمة لتأمين القدرة التنافسية لصناعات الموارد المعدنية، بما في ذلك تحديد قواعد واضحة ومستقرة للاستثمار في الصناعات المعدنية وتشغيلها؛ وتحديد ضرائب مستقرة

وتنافسية على المستوى الدولي؛ ووضع قواعد واضحة وشاملة فيما يخص حماية البيئة والصحة؛ وتوفر موظفين متعلمين يتولون المسؤولية عن عمليات تخطيط وتقييم ومراقبة وتشغيل هذه الصناعات.

٦- وقد أوصى الفريق المؤسسات الدولية بما يلي:

(أ) بالنظر إلى أن هناك حاجة ملحة لاستكشاف خيارات وإمكانيات عملية للتمويل في قطاع السلع الأساسية، ينبغي أن يتم على المستويين الوطني والإقليمي تحديد موارد جديدة للتمويل، الخاص والعام. وينبغي إجراء بحوث فيما يتصل بخيارات الآليات/الأدوات/الهياكل "النموذجية" التي يمكن أن توفر على نحو ملائم الخدمات التي كانت مجالس التسويق توفرها في السابق. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة صغار المزارعين على الاحتفاظ بمزارعهم.

(ب) ينبغي إنشاء مرفق لتمويل السلع الأساسية يعالج المسألة معالجة شاملة.

(ج) ينبغي إنشاء موقع للمناقشة على شبكة الإنترنت مباشرة بشأن قضايا تمويل تنمية السلع الأساسية وتنويعها.

(د) ينبغي إنشاء صندوق لتنويع الصادرات.

(ه) ينبغي استهلال برنامج ورقات الاستراتيجية المفاهيمية الوطنية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، على أن يراعي هذا البرنامج على النحو الواجب الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

(و) ينبغي تقديم الدعم الضروري للبلدان النامية المعتمدة على القطن في سياق اختتام مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية في إطار جولة الدوحة.

المرفق الرابع

الحضور

١- حضر المؤتمر مندوبون من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بالاو
البرازيل
بلجيكا
بليز
بنغلاديش
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
تايلند
توغو
تونغا
جامايكا
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جيبوتي
زامبيا
زمبابوي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سري لانكا
سوازيلند
السودان
سورينام
سيراليون
سيشيل
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
فانواتو
الفلبين
فنلندا
فيجي
فييت نام
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
الكونغو
كيبرياس
كينيا
ليسوتو
مالي
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
ميانمار
ناميبيا
النيجر
هايتي
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر:

مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ
مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي
الآلية الكاريبية للتفاوض الإقليمي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
المفوضية الأوروبية
المنظمة الدولية للبن
المنظمة الدولية للسكر
المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية
منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالات التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في المؤتمر:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
الأونكتاد
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥- وحضرت المؤتمر المنظمات غير الحكومية التالية:

Agricultural Research Centre for International Development
Associacao Brasilieira de Citrocultores
Associacao Brasilieira das Industrias de Café Soluvel
Associacao Brasilieira dos produtores de Algodão
Catholic University of Chile
Confederacao da Agricultura e Pecuária o Brasil
International Food Policy Research Institute
Institute for Agricultural and Trade Policy
Instituto Internacional de Cooperacion para la Agricultura
International Center for Trade and Sustainable Development
International Institute for Environment and Development
International Institute on Sustainable Development
Technical Center for Agricultural and Rural Cooperation
Wageningen University and Research Centre

٦- وحضرت المؤتمر الشركات الخاصة التالية:

AD Middland, Brazil

Cargill, Brazil

Commodities DA Kraft Foods, Brazil

Compania Nacional de Abastecimento, Brazil

Empório Communicacao, Brazil

S2 Comunicacoes, Brazil

٧- وقدم الأشخاص التالية أسماؤهم عروضاً في المؤتمر:

السيد هافيلوك بريوستر، الآلية الكاريبية للتفاوض الإقليمي، غيانا

السيد غوستافو لاغوس كروث - كوك، أستاذ، جامعة شيلي الكاثوليكية

السيد أوساي إيزاك، المسؤول التنفيذي الأول، مجلس الكاكاو، غانا

السيد إيرك كوينمان، رئيس دائرة المحاصيل والأراضي العشبية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد صامويل لوم، موظف رئيسي لشؤون الائتمانات، مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي

السيد كمال مالهوترا، الموظف المسؤول، الفريق المعني بتخفيف وطأة الفقر والمستشار الأقدم في قسم العولمة الشاملة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد كورنيليوس ت. موالاندا، كبير مستشاري لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

السيد نيستور أوزريو، المدير التنفيذي، المنظمة الدولية للبن

السيد أولي أوستنسون، الموظف المسؤول، فرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، الأونكتاد

السيد روبيرتو رودريغيس، الوزير السابق للزراعة والمواشي والإمدادات الغذائية، البرازيل

السيد أليكسيس روسادو، رئيس اللجنة الفرعية المعنية ببروتوكولات التجارة والسلع الأساسية، مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

السيد كارستن ويغنير، شركة AD Middland

السيد بيتر زوربير، مكتب أمريكا اللاتينية، جامعة ومركز بحوث واغيننيغن .

- - - - -